A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الاجتماع السادس لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين

روما، إيطاليا، 23– 26 يونيو/حزيران 2025

النَهج والمنهجية والنتائج الرئيسية المتعلقة بتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

أولًا– المقدّمة

1- أخذ الجهاز الرئاسي في دورته العاشرة، بموجب القرار 2023/7، علمًا بالخطوط العريضة التفصيلية لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية (التقييم). كما أخذ علمًا بالطلب القاضي بأن يحدد التقييم أيضًا التدابير التي تحدّ من إعمال حقوق المزارعين.[1] وبموجب القرار نفسه، قرر الجهاز الرئاسي عقد اجتماع جديد لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين (فريق الخبراء التقني).

2- ووافق فريق الخبراء التقني، في اجتماعه الخامس، على جملة أمور، منها الخطوط العريضة للتقييم (الخطوط العريضة).

3- وتُقدّم هذه الوثيقة مسودة التقييم، استنادًا إلى الخطوط العريضة والبحوث التي أُجريت والإسهامات التي وردت. وتعرض الوثيقة أولًا النَهج والمنهجية المستَخدمَين في إجراء التقييم، بما في ذلك مصادر البيانات وتحليلها، والقيود والتحديات التي تمت مواجهتها في عملية إعداد التقييم. ثم تعرض الموجز الذي يُسلّط الضوء على النتائج الرئيسية المنبثقة عن التقييم، مُصنّفةً حسب الأقاليم، مع مراعاة وجود بعض التباين بين البلدان في كل إقليم.

ثانيًا– النَهج والمنهجية بالنسبة إلى تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

4- يرد عرض مفصّل عن النَهج والمنهجية المتبعين في القسم رابعًا من مسودة التقييم.

5- وأُجري تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية بأشمل أسلوب تشاركي، باتباع الخطوط العريضة التي أقرّها فريق الخبراء التقني.

[1] القرار 2023/7، متاح على الرابط التالي: http://www.fao.org/3/no031ar/no031ar.pdf

مصادر البيانات

6- يستند التقييم إلى مصادر متعددة للبيانات والمعلومات، بما يشمل التقارير الوطنية بشأن تنفيذ المعاهدة الدولية (التقارير الوطنية)،[2] واستطلاع رأي متعدد الأطراف، وجرد التدابير الوطنية، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من إعمال حقوق المزارعين (الجرد)، على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة الدولية، وغير ذلك من المصادر.

ألف– التقارير الوطنية

7- المصادر الرئيسية للمعلومات لتحليل البيانات هي التقارير الوطنية البالغ عددها 97 تقريرًا قدمتها الأطراف المتعاقدة حتى أبريل/نيسان 2025، بما فيها 23 تقريرًا من أفريقيا، و11 تقريرًا من آسيا، و29 تقريرًا من أوروبا، و16 تقريرًا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و12 تقريرًا من الشرق الأدنى، وتقريران (2) من أمريكا الشمالية، و4 تقارير من جنوب غرب المحيط الهادئ.

8- وتتضمن التقارير الوطنية أسئلةً إلزاميةً واختياريةً تتعلق بأحكام رئيسية للمعاهدة. وركز التقييم على الردود المتعلقة بحقوق المزارعين (المادة 9)، بالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في المواد 4 و5 و6 و7.

باء– استطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين

9- من أجل تكميل البيانات والمعلومات المجمّعة من التقارير الوطنية، أُجري استطلاع آراء لأصحاب المصلحة المتعددين عبر الإنترنت باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى يناير/كانون الثاني 2025،[3] ممّا أفضى إلى 233 إجابةً من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة – منها هيئات الأمم المتحدة، ومراكز البحوث التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمات المزارعين، ومنظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاعان العام والخاص – من 91 بلدًا، من ضمنها 4 بلدان أطراف غير متعاقدة، في جميع الأقاليم.

10- وأدى استطلاع الآراء إلى بيانات كمية ونوعية عن تدابير التنفيذ والتحديات والفجوات والخطط المستقبلية المتعلقة بتنفيذ حقوق المزارعين.

11- وترد المعلومات المجمّعة من استطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين وتحليلها في الوثيقة IT/GB-11/AHTEG-FR-6/24/3/Inf.1، *نتائج استطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية*.

[2] هذه هي التقارير القُطرية بشأن تنفيذ المعاهدة الدولية الواردة من الأطراف المتعاقدة عملًا بالقسم خامسًا–1 من "الإجراءات والآليات التنفيذية لتشجيع الامتثال ولمعالجة قضايا عدم الامتثال" (القرار 2013/9)، والتي اعتمد الجهاز الرئاسي لها نسقًا موّحدًا محدَّثًا لرفع التقارير في عام 2019 (القرار 2019/7).

[3] عقب الإخطار NCP GB11-009، الذي دعا من خلاله الأمين "جميع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم معلومات عن حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية".

جيم– التقارير المستقاة من جرد التدابير الوطنية، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة من إعمال حقوق المزارعين

12- أتاح الجرد مصدرًا إضافيًا للمعلومات والبيانات، إذ أبلغت الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة عن 233 تدبيرًا بحلول أبريل/نيسان 2025. ويتجسّد بعض هذه التدابير في التقارير الوطنية، ممّا يمكّن من مقارنة البيانات ويعزز اتساق المعلومات.

دال– التقرير الثالث عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم

13- خضع القسم 5-6-2، "إعمال حقوق المزارعين"، الوارد في *التقرير الثالث عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم*، للاستعراض باعتباره مصدرًا تكميليًا. ولكن هذا القسم لم يُسهم إلّا بقدر ضئيل من المعلومات الأصلية في التقييم الذي يركز على الأقاليم لأنه يعرض النتائج على المستوى العالمي. وعوض ذلك، استُخدم أساسًا باعتباره علامةً مرجعيةً خارجيةً للتحقق من الاتساق الداخلي واكتمال البيانات المستقاة من المصادر الأولية المذكورة أعلاه.

14- وبسبب القيود المالية، لم تعقد الأمانة حتى الآن مشاورات إقليمية لمناقشة النتائج التي تم جمعها على المستوى الإقليمي.

تحليل البيانات

15- نُظِّمت البيانات المجمّعة من التقارير الوطنية واستطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين بحسب البلدان، ثم جُمِّعت ضمن سبع قواعد بيانات إقليمية لتسهيل التحليل الهيكلي. وحُلّلت الإجابات الكمية على الأسئلة الإلزامية في جدول بيانات لإعداد ملخصات رقمية ونسب مئوية، تُعرض في شكل رسوم بيانية بأعمدة أو تُوصف في السردية.

16- وصُنِّفت الأجوبة النوعية الخالية من النصوص ولُخصت على نحو مواضيعي لإدراجها في السردية، مع إتاحة تفاصيل إضافية في الجداول التكميلية.

17- واستُخدمت معلومات من الجرد بغية استكمال النتائج ومقارنتها. وشكّلت مصدرًا رئيسيًا أيضًا لإعداد أُطر النصوص في مسودة التقييم.

هاء– وجُمِّعَت مؤلفات تكميلية، لكنه لا يزال يتعين استكمالها. وتراعي هذه المؤلفات الوثائق ذات الصلة المتعلقة بعملية التنفيذ الوطني، وموجزات عن تنفيذ حقوق المزارعين على المستوى الإقليمي، والثغرات والاحتياجات المتعلقة بحقوق المزارعين، والإطار القانوني والسياساتي والمؤسسي الداعم.

ثالثًا– مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية والنتائج الرئيسية المنبثقة عن التحليل

18- ترد مسودة التقييم في القسم خامسًا أدناه. وهي مُنظَّمة بحسب الأقاليم، بما يشمل أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ. ويتّبع كل قسم إقليمي هيكلًا موحدًا، إذ يُحلّل عملية التنفيذ بموجب الأحكام الرئيسية للمادة 9، بما في ذلك الاعتراف بمساهمات المزارعين، وحماية المعارف التقليدية، وتقاسم المنافع، والمشاركة في صنع القرار، وحقوق المزارعين المتعلقة بالبذور. وبالإضافة إلى ذلك، تُحَدَّد الثغرات والاحتياجات. وتُدرج أمثلة على التدابير الوطنية عندما تكون مُتاحةً. ويُلخِّص القسم سادسًا الآفاق والخطط الإقليمية بناءً على استطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين.

19- ومن أجل ضمان قابلية المقارنة، يعرض التقييم النتائج على المستوى الإقليمي دون تسمية البلدان، باستثناء الأُطر التوضيحية، وفي إقليم أمريكا الشمالية، حيث أُشير إلى كندا والولايات المتحدة من أجل تقديم توضيحات بسبب عدد البلدان المحدود. وتجدر الإشارة إلى وجود اختلافات معينة في بعض الجوانب داخل كل إقليم بحسب خصوصية البلدان في ذلك الإقليم.

20- وواجهت عملية إعداد التقييم ثلاثة قيود رئيسية. أولًا، اختلفت كمية المعلومات المتاحة اختلافًا كبيرًا بين الأقاليم، إذ قدمت بعض الأقاليم بياناتٍ شاملة، بينما قدّم البعض الآخر إسهامات محدودة. ثانيًا، افتقرت تقارير وطنية كثيرة إلى التفاصيل أو كانت قديمةً، ممّا قلَّص من عمق التحليل الممكن. ثالثًا، أدى فهم بعض المشاركين المحدود للنطاق الكامل لحقوق المزارعين إلى نقص في الإبلاغ عن الأنشطة ذات الصلة، ولا سيما في مجالات مثل تبادل البذور، والتربية التشاركية، وبنوك البذور المجتمعية. وتُبرز هذه القيود مجتمعةً أهمية مواصلة بناء القدرات والتوعية لتحسين جودة التحليلات المستقبلية واتساقها.

21- ويرد في ملحق هذه الوثيقة موجز مسودة التقييم، على النحو الوارد في القسم أولًا من الوثيقة، IT/GB-11/AHTEG-FR-6/25/3.1، وذلك من أجل تقديم توليف موجز للنتائج الرئيسية لكل إقليم بلغات مختلفة.[4]

رابعًا– الآفاق والخطط لمواصلة تنفيذ حقوق المزارعين

22- من خلال استطلاع آراء أصحاب المصلحة المتعددين، دُعيَ المشاركون إلى الإشارة إلى الآفاق والخطط ذات الصلة بتنفيذ حقوق المزارعين ضمن ثلاث فئات شاملة موضّحة أدناه.

23- وكشف استطلاع الآراء عن تقارب كبير بين الأقاليم بشأن آفاق وخطط مواصلة تنفيذ حقوق المزارعين. وتجسّد الأمثلة التالية المتعلقة بالآفاق والخطط الرامية إلى النهوض بتنفيذ حقوق المزارعين، بشكل عام وليس في جميع الحالات، الأولويات المشتركة التي أقرّها أو اختارها المشاركون في جميع الأقاليم. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأمثلة المذكورة ليست جميعها قابلةً للتطبيق في جميع الأقاليم أو بنفس الدرجة في جميع البلدان ضمن الإقليم نفسه.

[4] إن الأمانة ليست في وضع يسمح لها بترجمة كامل مسودة التقييم في مرحلة الإعداد هذه، بسبب حجمها الإجمالي والموارد والقدرات المحدودة للغاية.

(1) التوعية والتواصل والاتصال

- الاعتراف بمساهمات المجتمعات المحلية والأصلية والمزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، مثل منح الجوائز والاعتراف بدور المزارعين الأمناء/القيّمين.
- دعم مشاركة المزارعين في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية.
- الترويج للأحداث السنوية للتوعية بأهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ودور المزارعين في صون التنوع الوراثي للمحاصيل واستخدامه المستدام.
- تشجيع تبادل ونشر التدابير والممارسات والإبلاغ لأغراض *الجرد*.
- استخدام *الخيارات المتاحة لتشجيع إعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية*، والترويج لها ونشرها.
- تنظيم تبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية/المجتمعية.

(2) تنمية القدرات والتدريب والتعاون الفني

- تعزيز التبادلات الإقليمية بشأن التنفيذ العَمَلي لحقوق المزارعين وأهمية التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.
- إجراء دورات تدريبية، وتنمية القدرات، والتوعية بشأن المواضيع/الأفكار الجديدة التي يمكن أن تحمي وتعزز حقوق المزارعين، على النحو المنصوص عليه في المادة 9، مثل: إدارة وحوكمة بيانات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والإنصاف في الشراكات البحثية، وتأثير التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بحقوق المزارعين، وتنفيذ صكوك حقوق الإنسان والإعلانات الخاصة بها.
- إعداد برامج/مشاريع محلية/وطنية/إقليمية تشجّع الشراكات/تعزز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة بغية المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب.

(3) تنفيذ حقوق المزارعين على الصعيد الوطني

- توعية وبناء قدرات المزارعين وصانعي السياسات والمؤسسات وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ حقوق المزارعين.
- تشجيع التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات (مثل الزراعة، والبيئة، والتعليم، والتنمية الريفية، والتجارة/المشاريع، وغيرها من القطاعات ذات الصلة) لحماية وتعزيز تنفيذ مختلف أحكام المادة 9.
- استعراض التدابير الوطنية التي تؤثّر على إعمال حقوق المزارعين، خاصة التشريعات المتعلقة بإطلاق الأصناف وتوزيع البذور، من أجل حماية حقوق المزارعين وتعزيزها وإعمالها، على نحو ما تنصّ عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية، حسبما يكون ذلك ملائمًا ورهنًا بالتشريعات الوطنية.

- تعزيز نظم الإنتاج المستدامة والمتنوعة بيولوجيًا وتيسير النُهج التشاركية مثل بنوك البذور المجتمعية، والسجلات المجتمعية للتنوع البيولوجي، ومعارض البذور والتربية التشاركية للنباتات، بما يشمل من أجل ضمان اعتراف قانوني بهذه النُهج باعتبارها أدوات لإعمال حقوق المزارعين.

خامسًا– الاستنتاجات والاقتراحات الإضافية لمواصلة تنفيذ حقوق المزارعين

24- تُبرز الخبرات التي تم جمعها من خلال هذا التقييم مدى أهمية اتباع نُهُج مُصمّمة خصيصًا لكل سياق من أجل تنفيذ حقوق المزارعين. وغالبًا ما تجمع المبادرات الناجحة بين الاعتراف القانوني وتمكين المجتمع المحلي وبناء القدرات وآليات الدعم المستدام.

25- وفي المستقبل، سيستلزم النهوض المستمر بحقوق المزارعين بذل جهود متجدّدة لتعزيز الاتساق القانوني والسياساتي، وتحسين التنسيق المؤسسي، وتأمين موارد مالية مستدامة. وسيكون من الضروري أيضًا رفع مستوى الوعي العام وتعزيز تقدير أكبر لقيمة حقوق المزارعين في إطار جداول الأعمال الزراعية والبيئية الأوسع.

سادسًا– التوجيهات المطلوبة

26- إن فريق الخبراء التقني مدعوٌّ إلى استعراض مسودة التقييم وإسداء أي مشورة وتوجيهات إضافية لوضعها في صيغتها النهائية.

الملحق

مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

أولًا– الموجز

يعرض هذا الموجز لمحةً عامةً إقليميةً عن حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية). وهو يجسد التدابير والتجارب والتحديات المتنوعة التي تواجهها أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ. وفيما أحرزت البلدان تقدمًا ملحوظًا في مجال الاعتراف بالمادة 9 المتعلقة بحقوق المزارعين ودعم تنفيذها، تختلف طبيعة ونطاق التنفيذ بين الأقاليم وداخلها، ممّا يعكس اختلاف السياقات والأولويات والقدرات الوطنية.

ويقدّم هذا الموجز أدناه ملخصًا مختصرًا للجهود المبذولة، بحسب الأقاليم، من أجل الاعتراف بمساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية وتنميتها، وحماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتشجيع تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد، وتعزيز المشاركة في صنع القرار، ودعم حقوق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع/المواد التكاثرية واستخدامها وتبادلها وبيعها. ويُسلّط الضوء أيضًا على التحديات المستمرة، والاحتياجات الناشئة، والممارسات الواعدة التي يمكن أن تُوجّه الإجراءات المستقبلية للأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة.

النتائج الرئيسية

- **اتخذت جميع الأقاليم خطوات لتنفيذ حقوق المزارعين،** ممّا يعكس سياقات قانونيةً وثقافيةً واجتماعيةً واقتصاديةً متنوعةً. وتتضمن هذه التدابير الاعتراف بمساهمات المزارعين، وحماية المعارف التقليدية، ومبادرات تقاسم المنافع، والحوكمة التشاركية، ودعم نظم بذور المزارعين. وفي حين اعتمدت بعض البلدان سياسات شاملة، تستند بلدان أخرى إلى مبادرات قائمة على المشاريع أو مبادرات يقودها المجتمع المحلي. ولكن لا تزال التشريعات الشاملة القائمة بذاتها لحقوق المزارعين نادرةً، إذ تُدمج معظم أحكامها في أطر قانونية أوسع نطاقًا.
- **ينتشر الاعتراف بأدوار المزارعين والمجتمعات المحلية والأصلية،** غالبًا من خلال الجوائز، وبنوك البذور المجتمعية، ومعارض البذور أو التنوع البيولوجي، والتسميات التراثية، وبرامج صون المعارف التقليدية.
- تُعزَّز **حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة** في أغلب الأحيان من خلال أطر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، واستراتيجيات التنوع البيولوجي، وسجلات المجتمعات المحلية، ومبادرات التوثيق، ومناطق الصون التي تقودها الشعوب الأصلية. ولكن لا تزال هناك تحديات في مجال صون المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل كامل.
- **يُعدّ تقاسم المنافع غير النقدية الآلية الأكثر شيوعًا،** بما في ذلك إمكانية الحصول على موارد وراثية، والحصول على التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتربية التشاركية للنباتات، وبناء القدرات، ودعم السوق للأصناف التقليدية. ويبقى تقاسم المنافع النقدية محدودًا أكثر ويصعب تطبيقه.
- تُسهّل الأجهزة الاستشارية واللجان الفنية ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين وهياكل الحوكمة المجتمعية **مشاركة المزارعين في صنع القرار،** على الرغم من تفاوت التأثير على نتائج السياسات. ولا يزال تعزيز المشاركة الشاملة والمتّسقة أولويةً في هذا الصدد.
- يُعترَف **بالحق في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها** بأشكال مُختلفة في جميع الأقاليم. ولكن غالبًا ما تُعيق الحواجز القانونية والتنظيمية هذه الممارسات، ممّا يتطلب اتباع نُهُج متوازنة تدعم كلًا من النظم الرسمية للبذور وتلك التي يديرها المزارعون.
- **تشمل الثغرات والاحتياجات** تجزؤ الأطر القانونية، وضعف مستوى التنسيق المؤسسي، ونقص الموارد المالية والبشرية، والحواجز التنظيمية والسوقية أمام نظم البذور التي يديرها المزارعون، والوعي العام المحدود، وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض الأقاليم، الحواجز المتعلقة بقضايا المنظور الجنساني المرتبطة بالأعراف السائدة.

أفريقيا

أحرزت البلدان الأفريقية تقدمًا ملحوظًا في النهوض بحقوق المزارعين. فبلدان كثيرة نفّذت سياسات ومبادرات تهدف إلى دعم مساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام. وفيما لم تعتمد معظم البلدان الأفريقية بعدُ قانونًا شاملًا وقائمًا بذاته لحقوق المزارعين، اتُّخذت خطوات هامة من خلال إدماج أحكام حقوق المزارعين في التشريعات الزراعية الأوسع نطاقًا، وتشريعات التنوع البيولوجي، وتشريعات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

وتُبذل جهودٌ في بلدان كثيرة للاعتراف بالمساهمات الهائلة للمزارعين والمجتمعات الأصلية في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتنميتها، ودعم هذه المساهمات. وتشمل هذه المبادرات الاعتراف بنظم التراث الزراعي، وتنظيم معارض التنوع البيولوجي، ودعم إدارة التنوع البيولوجي المجتمعية من خلال بنوك البذور، والتربية التشاركية، ومنصات تبادل المعرفة.

وبالإضافة إلى ذلك، يُحرَز تقدم في مجال حماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتنطوي صكوك قانونية متنوعة، بما في ذلك أطر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها وقوانين البذور، على أحكامًا تهدف إلى صون هذه المعارف. ولكن التنفيذ العملي يواجه عوائق بسبب محدودية الموارد، وعدم كفاية القدرات المؤسسية غير الكافية، وضعف آليات الإنفاذ. وإضافةً إلى ذلك، برزت البنوك المجتمعية للبذور وسجلات التنوع البيولوجي بوصفها أدوات عملية لتوثيق المعارف التقليدية وصونها، غير أن استدامتها غالبًا ما تعتمد على التمويل الخارجي والدعم الفني.

وإن التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هو مجال آخر يُحْرَزُ فيه تقدم ملحوظ. ويعدّ دعم الصون في المزارع، وبناء القدرات، وتحسين الوصول إلى الأسواق من المنافع الملموسة التي تعود على المجتمعات المحلية الزراعية. ولكن ثمة تحديات، مثل المعايير التقييدية لإصدار شهادات البذور والتمويل المحدود والتنسيق المؤسسي غير الكافي، تعيق تحقيق أهداف تقاسم المنافع بالكامل.

وتشهد مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرار المتعلقة بصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام تحسّنًا تدريجيًا. فقد أنشأت بعض البلدان هياكل حوكمة تشاركية ومنصات لإشراك المزارعين، مثل بنوك البذور المجتمعية والاتحادات التي تمثل مصالح المزارعين في المنتديات السياساتية الوطنية. ولكن لا تزال هناك عوائق، مثل الموارد المحدودة، وضعف المؤسسات، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، تقيّد المشاركة الفعالة للعديد من المزارعين.

ويُعترَف بحق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها في قوانين وطنية كثيرة، ولكن غالبًا ما يكون تطبيقه العَمَلي مقيّدًا بالسياسات التي تُفضِّل النظم الرسمية للبذور. ولا تزال الشبكات غير الرسمية لتبادل البذور تؤدي دورًا حاسمًا في صون التنوع البيولوجي الزراعي، بيد أن هذه الممارسات تعمل في إطار وضع مُبهم من الناحية القانونية، ممّا يُعرّض المزارعين لعقوبات محتملة.

آسيا

حققت آسيا تقدمًا ملحوظًا في تعزيز الاعتراف بحقوق المزارعين وحمايتها، وذلك من خلال اعتماد عدة بلدان لتدابير فعالة. وتشمل الأمثلة البارزة اعتماد أحد البلدان لقانون شامل لحقوق المزارعين، يُعتبر من القوانين الأكثر شمولًا في العالم، ويتناول حقوق المزارعين في صون البذور واستخدامها وتبادلها وبيعها، ويسلِّم بالمعارف التقليدية، ويُرسي آليات لتقاسم المنافع من خلال صندوق وطني للجينات. وفي أماكن أخرى، اتبعت البلدان نهجًا أكثر تجزئة، إذ أدرجت أحكام حقوق المزارعين ضمن أطر أوسع نطاقًا للزراعة، أو التنوع البيولوجي، أو الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بدلًا من اعتماد تشريعات مُكرَّسة.

ويُروَّج على نطاق واسع للاعتراف بمساهمات المزارعين من خلال الجوائز الوطنية، ونظم التقدير، ومعارض التنوع البيولوجي، والمبادرات المجتمعية. ولكن لا تزال العديد من هذه المبادرات قائمةً على المشاريع، مع دعم مؤسسي محدود طويل الأجل، ممّا يحد من استدامتها وتأثيرها الأوسع نطاقًا.

وشهدت حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تقدمًا ملحوظًا من خلال الصكوك القانونية، وقوانين التنوع البيولوجي، والمبادرات المجتمعية. وساهم توثيق المعارف التقليدية، والسجلات المجتمعية للتنوع البيولوجي، ومعارض البذور مساهمةً فعالةً في صون هذه المعارف وتعزيزها. ولكن لا يزال تآكل الممارسات التقليدية، نتيجةً للتحديث وضعف إنفاذ السياسات، يُشكِّل تحديات في هذا السياق. وكانت جهود منظمات المجتمع المدني مفيدة، على الرغم من محدودية مواردها ونطاق عملها.

وفي ما يتعلق بتقاسم المنافع، أعدت البلدان آليات قانونية تتماشى مع المعاهدة الدولية وبروتوكول ناغويا. وتشمل المنافع غير النقدية البنوك المجتمعية للبذور، وبرامج التربية التشاركية، وتعزيز إمكانية الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ضمن جملة مسائل أخرى. وأظهرت مبادرات دعم الصون في المزارع، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق نتائج واعدة، لكنها تتطلّب دعمًا مؤسسيًا وماليًا أقوى.

وتحظى مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرار بالاعتراف في مختلف السياسات الوطنية والآليات المؤسسية التي تعزز مشاركة أصحاب المصلحة والتمثيل المؤسسي، مع أن التأثير الفعلي لا يزال محدودًا بسبب تحديات التمويل والتواصل.

وتُشجَّع مشاركة المزارعين في المجالس الزراعية الوطنية واستراتيجيات التنوع البيولوجي والحوارات حول السياسات المتعلقة بالبذور، مع أن التأثير الفعلي على نتائج السياسات غالبًا ما يكون محدودًا بسبب نقص الموارد والحواجز المؤسسية.

ولا تزال حقوق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها أساسيةً في النظم الزراعية التقليدية في آسيا. ومع أن قوانين وطنية كثيرة تسلِّم بهذه الحقوق، فغالبًا ما تعيق الأطر التنظيمية التي تُعطي الأولوية للنظم الرسمية للبذور إعمال هذه الحقوق على أرض الواقع. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال الشبكات التقليدية لتبادل البذور والبنوك المجتمعية للبذور ومعارض المزارعين تؤدي دورًا حيويًا في صون التنوع البيولوجي الزراعي على الصعيد الشعبي.

أوروبا

بذلت البلدان الأوروبية جهودًا كبيرةً في سبيل النهوض بالاعتراف بحقوق المزارعين ووضعها موضع التنفيذ. ووضعت بلدان كثيرة أطرًا قانونيةً وسياسات ومبادرات تقودها المجتمعات المحلية تدعم مساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية وصون المعارف التقليدية.

ويزداد الاعتراف، في مختلف أنحاء الإقليم، بالدور الحيوي الذي يؤديه المزارعون في صون التنوع البيولوجي الزراعي. وأدرجت بلدان كثيرة أحكامَ حقوق المزارعين في سياسات التنوع البيولوجي والزراعة والتنمية الريفية. وتُبرز مبادرات، مثل الجوائز ونظم التقدير ودعم شبكات البذور، الجهود الوطنية الرامية إلى الاعتراف بمساهمات المزارعين في مجال الصون وتحفيزها.

وبالإضافة إلى ذلك، تحظى حماية المعارف التقليدية باهتمام متزايد. فقد اعتمدت بلدان تدابير لتوثيق وصون المعارف المرتبطة بالأصناف المحلية والممارسات التقليدية، وغالبًا ما تم ذلك من خلال قوائم الجرد الوطنية، والسجلات المجتمعية للتنوع البيولوجي، والفعاليات الثقافية. ولكن لا تزال المعارف التقليدية معرضةً لخطر التهميش، ولا سيما في ظلّ السياسات الزراعية الحديثة التي تُعطي الأولوية للنُهج الموحّدة إزاء حالات التأقلم المحلي.

وتُدمج آليات تقاسم المنافع تدريجيًا في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية، مسترشدةً ببروتوكول ناغويا ولوائح الاتحاد الأوروبي. ويُروَّج بنشاط للمنافع غير النقدية، مثل دعم الصون في المزارع، وإمكانية الحصول على الموارد الوراثية، وبرامج التربية التشاركية. ولكن غالبًا ما تعاني جهود الصون في المزارع وفي المواقع الطبيعية من نقص في الموارد، وتعتمد على مبادرات طوعية دون دعم مؤسسي طويل الأجل. وأثبتت الحوافز المالية، من خلال المخططات الزراعية البيئية وبرامج الصون المحدّدة الأهداف، فعاليتها في جعل الزراعة المراعية للتنوع البيولوجي مجديةً اقتصاديًا.

وأُضفيَ الطابع المؤسسي على مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرار في بلدان أوروبية كثيرة من خلال المجالس الاستشارية واللجان الفنية وآليات التشاور. وتكفل هذه المنصات مراعاة وجهات نظر المزارعين في الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالموارد الوراثية النباتية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد تنظيم المزارعين في شبكات وجمعيات إلى تعزيز حضورهم وقدرتهم على التفاعل مع صانعي السياسات. وتتيح المشاورات العامة آليةً أخرى للمزارعين من أجل التأثير على وضع السياسات والقوانين.

ويُعترف بالحق في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها من خلال صكوك قانونية متنوعة. وسهّلت الإجراءات المبسّطة لتسجيل أصناف الصون وأصناف "الهواة" استخدام البذور التقليدية وتسويقها. ولكن لا يزال تحقيق التوازن بين حقوق المزارعين وحقوق مُربي النباتات، والتعامل مع الأطر التنظيمية المعقدة، يُشكّل تحديات، ولا سيما بالنسبة إلى المزارعين الصغار والتقليديين.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اتخذت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدابير قانونية وسياساتية وشعبية مهمة للاعتراف بحقوق ومساهمات المزارعين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وحمايتها وتعزيزها.

وأدرجت بلدان عدة حقوق المزارعين في دساتيرها وقوانينها الوطنية، إذ أقرّت صراحةً بالدور الأساسي الذي يؤديه المزارعون والمجتمعات الأصلية في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام. وغالبًا ما تربط الأطر القانونية حماية المعارف التقليدية بأهداف أوسع نطاقًا تتمثل في السيادة الغذائية، والاستدامة البيئية، والتنمية الريفية. وكانت المبادرات المجتمعية، مثل معارض التنوع البيولوجي الزراعي، وشبكات البذور، والتربية التشاركية للنباتات، والبنوك المجتمعية للبذور، محطّ ترويج واسع النطاق.

ولقد كانت حماية المعارف التقليدية مجال تركيز خاصًا. فقد اعتمدت بلدان كثيرة تدابير قانونية تصون حقوق الملكية الفكرية الجماعية، وتنظّم إمكانية الحصول على الموارد الوراثية، وتكفل تقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية. وبعيدًا عن التشريعات الرسمية، تُساعد جهود توثيق الممارسات التقليدية وإحيائها من خلال الفهارس والفعاليات الثقافية والبرامج التعليمية في سدّ الفجوة بين المعارف التقليدية والابتكار الزراعي الحديث. ولم تسهم هذه المبادرات في صون المعارف التقليدية فحسب، بل وطّدت أيضًا قدرة المجتمعات المحلية الزراعية على مواجهة تغير المناخ. غير أن تآكل المعارف التقليدية بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية والممارسات الزراعية الحديثة يُعقّد الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وتُدمج آليات تقاسم المنافع، النقدية وغير النقدية، بشكل جيد في الاستراتيجيات الوطنية. فقد أعدت البلدان سياسات تدعم المزارعين من خلال بناء القدرات، والبحوث التشاركية، وإمكانية الحصول على المواد الوراثية المتنوعة. وأتاحت مبادرات، مثل برامج أسعار الحد الأدنى المضمونة لمنتجات التنوع البيولوجي الاجتماعي، وسلاسل الإنتاج المنظَّمة، والتمويل التنافسي لصون التنوع البيولوجي الزراعي، فرصًا اقتصاديةً للمزارعين الصغار. ولكن لا تزال هناك تحديات في تنفيذ هذه الأُطر تنفيذًا كاملًا، ولا سيما في ضمان التمويل الثابت، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وزيادة وعي المزارعين بحقوقهم.

وترسخت مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرار من خلال إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة، ولجان فنية، وهياكل حوكمة قائمة على المجتمعات المحلية. وسهّلت هذه الآليات الحوار بين المزارعين وصانعي السياسات والباحثين، ممّا يكفل إسماع رأي المزارعين في رسم السياسات المتعلقة بالزراعة والتنوع البيولوجي. ويواصل الاعتراف القانوني بأدوار المزارعين والشعوب الأصلية في عمليات الحوكمة التشديد على التزام الإقليم بوضع سياسات شاملة.

وتُقرّ قوانين وطنية كثيرة بحقوق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها، إذ تؤدي نظم تبادل البذور التي تقودها المجتمعات المحلية دورًا حيويًا في صون التنوع البيولوجي الزراعي. ولكن لا تزال العقبات التنظيمية والحاجة إلى مواءمة نظم البذور التقليدية مع معايير إصدار الشهادات الرسمية تُشكّل تحديات. وتُبذل جهود لإصلاح سياسات البذور والاعتراف بنظم بذور المزارعين في بلدان كثيرة.

الشرق الأدنى

أحرزت بلدان الشرق الأدنى تقدمًا مطردًا في الاعتراف بحقوق المزارعين من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من التدابير لدعم مساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ورغم عدم وجود بلد اعتمد حتى الآن قانونًا قائمًا بذاته لحقوق المزارعين، فإن السياسات الوطنية والقوانين الزراعية واستراتيجيات التنوع البيولوجي في جميع أنحاء الإقليم تتضمن بشكل متزايد عناصر تتوافق مع أهداف المعاهدة الدولية.

وفي حالات عدة، تُقدَّر مساهمات المزارعين رسميًا من خلال الجوائز والمهرجانات والمبادرات التي تحتفي بصون الأصناف التقليدية. وأدت تسمية أصناف جديدة من المحاصيل بعد التعاون مع المزارعين وتحديد مواقع للتراث الزراعي إلى مواصلة تعزيز جهود التقدير، وإلى رفع مستوى الوعي العام بالدور الحيوي الذي تؤديه المجتمعات المحلية الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تحظى حماية المعارف التقليدية بالاهتمام. وفي حين لا يزال الاعتراف القانوني المباشر محدودًا، فإن بلدان كثيرة اتخذت تدابير لتوثيق وحماية معارف المزارعين المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية. ويشمل هذا الأمر قوانين الملكية الفكرية التي تتضمن أحكامًا خاصة بالمعارف التقليدية، ومبادرات التوثيق الوطنية، وبرامج الصون التي تقودها المجتمعات المحلية. وتؤدي جمعيات المزارعين وشبكات البذور المجتمعية دورًا محوريًا في صون المعارف وتبادلها، فيما تُبذل جهود خاصة لإشراك النساء والفئات المهمشة في أنشطة الصون.

ويتم تدريجيًا وضع آليات تقاسم المنافع من خلال قوانين وسياسات وطنية بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما يتماشى مع بروتوكول ناغويا. وفيما سنّت بعض البلدان تشريعات مُكرَّسة لذلك، تُدرج بلدان أخرى أحكامًا لتقاسم المنافع في الأطر القائمة لأغراض التنوع البيولوجي والتنمية الزراعية. ويُروَّج على نطاق واسع للمنافع غير النقدية، مثل دعم صون الموارد الوراثية في المزارع، وإمكانية الحصول على الموارد الوراثية المتنوعة، ومبادرات البحث التشاركي، ممّا يُسهم في تحسين نظم البذور واستراتيجيات التكيف المحلية. وتبنّت بلدان عدة نُهُجًا تشاركيةً في الابتكار والبحث الزراعيين، مع إشراك المزارعين في اختيار البذور، وتقييم الأصناف، وبرامج التربية.

ويسّرت المشاريع التعاونية مع مؤسسات بحثية ومنظمات دولية إصلاح نظم البذور التقليدية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الزراعية على الصمود. وتساعد مبادرات الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك خطط التسعير التفضيلية ودعم تكامل سلاسل القيمة، المزارعين الصغار على تحقيق منافع اقتصادية من جهود الصون التي يبذلونها.

وتم توطيد مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرار المتعلقة بصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام في بلدان عدة. وتضم اللجان الوطنية ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين على نحو متزايد ممثلين عن المزارعين، ممّا يكفل مراعاة وجهات نظرهم في عملية وضع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هياكل الحوكمة القائمة على المجتمعات المحلية والتعاونيات وجمعيات المزارعين سُبلًا للمشاركة، ولا سيما في إدارة نظم البذور ومبادرات صون التنوع البيولوجي.

ويُعترف بحقوق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها بدرجات متفاوتة في الإقليم. وفيما تُركّز قوانين البذور في بلدان كثيرة بالأساس على تنظيم الأسواق الرسمية للبذور وحماية حقوق المربّين، سعت بعض المبادرات إلى دعم النظم التقليدية للبذور. وتُساعد برامج إكثار البذور، وتسجيل الأصناف المحلية، وتبادل البذور المجتمعي في صون ممارسات المزارعين. ولكن الأطر القانونية الشاملة التي تحمي هذه الحقوق بشكل صريح غير موجودة بشكل عام، ولا تزال الحواجز التنظيمية تُشكّل تحديات أمام المزارعين الصغار الذين يتبعون ممارسات صون البذور التقليدية وتبادلها.

أمريكا الشمالية

في أمريكا الشمالية، طبّقت كلٌّ من كندا والولايات المتحدة الأمريكية مجموعةً من التدابير التي تتناول حقوق المزارعين. وإن الاعتراف بمساهمات المزارعين والمجتمعات الأصلية في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مُرَسَّخ في الأطر القانونية والسياساتية للإقليم. وفي كندا، يُكمَّل الاعتراف الدستوري بحقوق الشعوب الأصلية بسياسات تدعم مبادرات صون تقودها الشعوب الأصلية. وتُجسّد برامج، مثل تمويل دعم الصون الذي تقوده الشعوب الأصلية ومبادرة النظام الغذائي والزّراعي الأصلي، هذا الالتزام، إذ توطد الشراكات بين المجتمعات الأصلية والباحثين والمؤسسات الحكومية. وعلى غرار ذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية آليات تُقرّ بمعارف الشعوب الأصلية ورعايتها للأراضي وتحميها، من خلال مبادرات، مثل برنامج الارتفاق لأغراض صون الأراضي الزراعية (ACEP).

ويعمل البلَدَان بنشاط على تشجيع حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وفي كندا، أدى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في القانون المحلي إلى تعزيز الالتزامات بحماية المعارف التقليدية، ممّا كفل إدماجها في استراتيجيات صون التنوع البيولوجي. وفيما تستمر الآليات القانونية في التطور، تشدّد السياسات الوطنية على مشاركة الشعوب الأصلية في الحوكمة البيئية وإدماج الممارسات التقليدية في إدارة الموارد. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تُسهَّل حماية المعارف التقليدية بواسطة السياسات الفيدرالية والمشاورات على مستوى الوكالات مع المجتمعات الأصلية، ممّا يضمن استرشاد جهود إدارة الأراضي وصونها بالمعارف التقليدية.

ويُطبَّق تقاسم المنافع في أمريكا الشمالية بشكل رئيسي من خلال الاستثمارات العامة في البحث، وتمويل أنشطة الصون، والتعاون التقني. وتضمن المبادرات الداعمة للتربية التشاركية للنباتات، وشبكات صون البذور، وقيادة الشعوب الأصلية في مجال الصون، استفادة المزارعين والمجتمعات المحلية من الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية. وفيما لا تزال الأطر القانونية المحددة لتقاسم المنافع قيد الإعداد، فإن المنافع غير النقدية، مثل إمكانية الحصول على المواد الوراثية، وبناء القدرات، والبحوث التعاونية، راسخة بشكل جيد. ويعزز مكتب دعم وتوعية الشعوب الأصلية في كندا، إلى جانب مبادرات مثل مختبرات الأحياء الزراعية، التعاون بين المجتمعات الأصلية والباحثين، ممّا يعزز ممارسات الصون والاستخدام المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي برامج تبادل البذور التي تقودها المجتمعات المحلية ومبادرات التربية التشاركية دورًا حيويًا في تقوية النظم المحلية للبذور.

وتُسهّل اللجان الاستشارية وهياكل الحوكمة التشاركية ومبادرات البحث المجتمعية مشاركة المزارعين والمجتمعات الأصلية في عمليات صنع القرار. ففي كندا، تضمن هيئات، مثل اللجنة الاستشارية بموجب قانون حقوق مُربي النباتات، ومشاريع مجتمعية متنوعة، مراعاة وجهات نظر المزارعين في وضع السياسات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتيح هياكل، مثل مجلس حماية الأصناف النباتية ولجان المواد الوراثية للمحاصيل، منصات لمشاركة المزارعين.

ويتم الاعتراف بالحقوق في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها في كلا البلدين، وإن كان ذلك ضمن أطر تنظيمية تُوازن بين هذه الحقوق ومعايير جودة البذور وحماية الملكية الفكرية. ففي كندا، تُجيز الاستثناءات المنصوص عليها في قانون البذور وقانون حقوق مُربي النباتات بعض الممارسات التقليدية، بموازاة صون معايير الصحة النباتية ونزاهة السوق. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية نهجًا مشابهًا، إذ تسمح باستخدام البذور المحفوظة في المزارع بشروط مُحدّدة. ولكن التعامل مع هذه اللوائح يمكن أن يكون مُعقّدًا بالنسبة إلى المزارعين الصغار والنظم المجتمعية للبذور.

جنوب غرب المحيط الهادئ

في جنوب غرب المحيط الهادئ، تعالج البلدان تدريجيًا مبادئ حقوق المزارعين. وعلى الرغم من تنوع السياقات والقدرات الوطنية، تجسّد مبادرات عدة اعترافًا متزايدًا بالأدوار المحورية التي يؤديها المزارعون والمجتمعات المحلية والأصلية في صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها على نحو مستدام.

وفي حين لم يعتمد أي بلد في الإقليم حتى الآن تشريعات شاملة مكرَّسة بصورة خاصة لحقوق المزارعين، فإن عناصر هذه الحقوق مُجسَّدة في سياسات أوسع نطاقًا تتعلق بالبيئة والتنوع البيولوجي والزراعة. وفي أحد البلدان، أُنشئت مناطق محمية للشعوب الأصلية، ممّا يدعم الإدارة الطوعية للأراضي من جانب المجتمعات الأصلية والتي تدمج المعارف التقليدية والعِلمية لصون الأقارب البرية للمحاصيل في المواقع الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت مشاريع تقودها المجتمعات المحلية، مثل مبادرات التربية التشاركية للنباتات، بما يعزز الاعتراف بمساهمات المزارعين ويشجّع التنوع الوراثي في المزارع.

وتتطور الجهود الرامية إلى حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية. ومع أن التشريعات المكرَّسة محدودة، تدمج بلدان عدة حماية المعارف التقليدية ضمن استراتيجيات أوسع نطاقًا لصون التنوع البيولوجي. وتُمكِّن الآليات الرسمية، مثل المناطق المحمية للشعوب الأصلية، المجتمعات المحلية من إدارة أراضيها ومواردها، بما يكفل صون الممارسات التقليدية. وبموازاة ذلك، تكتسي المبادرات المجتمعية، المدعومة في الغالب بشراكات دولية، أهمية بالغة لتوثيق المعارف المحلية وصونها، لا سيما في قطاع الأغذية المحلية.

وتتطور إجراءات تقاسم المنافع في الإقليم من خلال سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وفيما لا تزال الأطر القانونية القابلة للتنفيذ قيد الإعداد، وضعت بعض البلدان سياسات وطنية تسعى إلى تفعيل تقاسم المنافع المرتبط باستخدام الموارد الوراثية النباتية. وتُسهّل المشاركة في النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة الدولية إمكانية الحصول على موارد وراثية، إذ تُوزَّع مجموعات بنوك الجينات بموجب الاتفاق الموحد لنقل المواد.

وتحظى جهود الصون في المواقع الطبيعية وفي المزارع بالدعم من خلال الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي ومشاريع صندوق تقاسم المنافع. وتُمكِّن المناطق المحمية للشعوب الأصلية ونظم المحميات الوطنية المجتمعات المحلية من المشاركة بفاعلية في صون الموارد، من خلال دمج الإدارة التقليدية مع أهداف الصون الرسمية. وتُجسّد مبادرات مثل شبكة Seed Savers (حافظي البذور) وجهود صون أنواع الموز البري بقيادة المزارعين، المشاركة الشعبية. ولكن في سياقات عدة، يميل تركيز البرامج الوطنية نحو تكييف المحاصيل مع التغير البيئي، أحيانًا على حساب صون الأصناف التقليدية ونظم البذور المتنوعة. ويزداد إيلاء الأولوية إلى جهود بناء القدرات والتوعية. وتشمل المبادرات المدمجة ضمن المناطق المحمية للشعوب الأصلية برامج تعليمية وتدريبية تُعزز قدرات الصون المحلية. وتُروّج حلقات العمل الحكومية وخدمات الإرشاد لتقنيات صون البذور واستخدام الأصناف التقليدية.

وتشهد مشاركة المزارعين في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تحسّنًا تدريجيًا، مع أن الآليات الرسمية لا تزال محدودةً. وفي أحد البلدان، تتيح المناطق المحمية للشعوب الأصلية منصة لاتخاذ قرارات إدارية بقيادة المجتمع المحلي. وفي أماكن أخرى، تشكِّل مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سياسات البذور والحصول على الموارد وتقاسم منافعها فرصًا لمشاركة أكبر، بيد أن الآليات المؤسسية لمشاركة المزارعين المباشرة تبقى ناقصةً.

ويفتقر حق المزارعين في صون البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها إلى الحماية القانونية في الإقليم. وفي حين تستمر الممارسات التقليدية لصون البذور عبر الشبكات غير الرسمية، فإن التشريعات الوطنية لا تعترف بها رسميًا ولا تحميها. وفي أحد البلدان، تسمح تشريعات حقوق مُربي النباتات باستثناءات معينة تتيح للمزارعين تكييف البذور المحفوظة في المزارع وإكثارها، ممّا يُقدّم دعمًا جزئيًا للممارسات التقليدية. ولكن لم تُوضَع بعدُ سياسات شاملة تدعم نظم بذور المزارعين.